قرار جديد لرئيس الحكومة بشأن توحيد الرسوم الجامعية

عدن/الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر حكومية أن دولة رئيس مجلس الوزراء، سالم بن بريك، يستعد لإصدار قرار يقضي بتوحيد وتحديد الرسوم الجامعية السنوية للطلاب في الجامعات الحكومية اليمنية، بما في ذلك رسوم الدراسة الجامعية، ورسوم النفقة الخاصة، وبرامج الدراسات العليا.

وأوضحت المصادر أن القرار يأتي ضمن حزمة من الإجراءات الحكومية الهادفة إلى مواصلة عملية الإصلاح الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، وضبط سياسات القبول والدفع في الجامعات الحكومية، بما يضمن العدالة بين الطلاب، ويحد من التفاوت الكبير في الرسوم بين الجامعات والكليات.

وأشارت المصادر إلى أن القرار المنتظر سيراعي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الطلاب وأسرهم، مع الحفاظ على استمرارية تطوير العملية التعليمية وتحسين جودتها في مختلف الجامعات اليمنية.

تواصل مباشر بين مسؤولين أمريكيين ومحافظ البنك المركزي لدعم الإجراءات الاقتصادية

الأمناء/الشرق الأوسط:

كشفت صحيفة عربية عن تواصل مباشر بين مسؤولين أمريكيين ومحافظ البنك المركزي اليمني بعدن لدعم الإجراءات الاقتصادية..

ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» عن مصادر أمريكية تأكيدها بأن التواصل المباشر بين مسؤولين أميركيين ومحافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب المعبقي، للإشادة بإجراءاته الأخيرة لتجريد الحوثيين من أدوات قوتهم الاقتصادية وتطبيق العقوبات المفروضة عليهم.

ووصفت المصادر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، بـ«رجل الدولة» الذي يدير الملفات اليمنية بوعي كامل لمشكلات بلاده، ويعمل لمصلحة وطنه بعيداً عن الحسابات الضيقة، مؤكدة أن مواقفه في إدارة المجلس وسط ظروف معقدة تعزز ثقة واشنطن في استمرار دعمها له ولفريقه.

كما دعت الحكومة اليمنية إلى مواصلة جهودها القوية في الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك مواجهة الفساد، ورفع الدولار الجمركي، وإلزام المؤسسات بإيداع إيراداتها في البنك المركزي.

وأكدت مصادر في وزارة الخارجية الأميركية أن التنسيق العسكري مع اليمن من أجل تنفيذ عملية برية ضد الجماعة الحوثية، لم يكتمل، نتيجة توقف عملية «الفارس الخشن»، التي كانت تستهدف تقليص قدرات الجماعة وتأمين الملاحة في البحر الأحمر.

وأوضحت المصادر التي فضلت حجب هويتها، أن واشنطن ماضية في دعم مجلس القيادة الرئاسي اليمني والحكومة في خطواتهما للإصلاح الاقتصادي، واستقرار العملة الوطنية، وتعزيز العقوبات على الحوثيين وكشف أنشطتهم الإرهابية للرأي العام العالمي، فضلاً عن تشديد إجراءات ضبط الأسلحة المهربة وتطبيق القرارات الأممية الخاصة باليمن.

وأكدت المصادر أن الإدارة الأميركية تدعم حتى الإجراءات الاقتصادية الجريئة التي لا تقع مباشرة ضمن صلاحيات البنك المركزي، شريطة أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، مشيرة إلى أن عدداً من الخبراء الأميركيين قدموا استشارات فنية في هذا المجال.

وأضافت أن واشنطن تعتزم إدراج أسماء وكيانات جديدة ضمن قوائم العقوبات، وتكثيف عمليات تفتيش السفن المتجهة إلى الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وضبط مزيد من شحنات الأسلحة المهربة.

تقدر بالمليارات في غضون أشهر ..

وثيقة رسمية تكشف سطو محور تعز على إيرادات الدولة

الأمناء/خاص:

كشفت وثيقة رسمية تعرض ايرادات الدولة في محافظة تعز لعمليات سطو ونهب مهول ،تصل لمليارات الريالات في غضون اشهر قليلة جدا ،وهو ما أثر سلبا على رفد خزينة الدولة بالموارد اللازمة .

وأكدت مصادر مطلعة ان عملية الاستيلاء على موارد الدولة قد أعاق السلطة المحلية عن الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظة .

واوضح تقرير رسمي مرفوع لوزير المالية قيام محور تعز بالاستيلاء والسيطرة على تحصيل موارد ضريبة مبيعات القات ،منذ تاريخ 2025/5/22م وحتى يومنا هذا وفق مربوط يومي 25مليون و75الف ريال ، ووفق التقرير ان اجمالي المبلغ المستولى عليه خلال شهرين فقط بلغ(1,705,100,000) مليار وسبعمائة وخمسة ملاين ومائة الف ريال ،اي حتى تاريخ

محافظة تعز
مكتب مالية تعز
الإدارة الإيرادات
معالي الأخ الأستاذ / وزير المالية المحترم
تحية طيبة وبعد،
الموضوع / التجاوزات والمخالفات في تحصيل الموارد المالية بالمحافظة
CamScanner

2025/7/28م .

واذا ما اضفنا بقية الفترة أي 16يوم ،يصبح المبلغ المسطو عليه (401,200,000) ريال وباجمالي يصل حتى اليوم تاريخ النشر إلى (2,106,300,000) اي اثنين مليار ومائة وستة ملاين وثلاثمائة الف ريال ..

واشار التقرير المالي المرفوع لوزير المالية تحت توقيع محافظ المحافظة وبعنوان : تجاوزات ومخالفات في تحصيل الموارد المالية بالمحافظة ،اشار الى قيام المحاكم بالاستيلاء على الموارد المحلية المتعلقة برسوم توثيق العقود وتوريدها الى حساباتها الجارية منذ اواخر الشهر الماضي .

وعد التقرير تصرفات المحاكم مخالفة صريحة لدستور الجمهورية اليمنية ولقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية والمالية ،وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم(283) لسنة 2001م بشان تحديد قيم اوعية الرسوم المحلية .

وشدد التقرير على ضرورة اطلاع وزير المالية عليه والتوجيه للجهات المختصة باتخاذ التدابير اللازمة لسرعة توريد المبالغ حساباتها طرف البنك المركزي فرع تعز .

اجتماع في الأردن يبحث مستقبل المجلس الرئاسي بمشاركة ممثلين عن الأحزاب والانتقالي

الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" أن العاصمة الأردنية عمّان شهدت، اجتماعًا سياسيًا برعاية منظمة ألمانية ومنتدى التنمية السياسية الذي يرأسه الدكتور علي سيف حسن، خصص لمناقشة مستجدات الوضع اليمني شمالا وجنوبًا، وآفاق الحلول الممكنة للأزمة الراهنة.

وبحسب المصادر، فقد تناول الاجتماع مستقبل المجلس الرئاسي اليمني وسبل تقييم أدائه، إلى جانب مناقشة مقترحات لتسوية بدائل محتملة بشأن هيكلته أو استبداله، في إطار البحث عن حلول سياسية شاملة تنهي حالة الجمود القائمة.

وحضر اللقاء عدد من ممثلي الأحزاب السياسية اليمنية، إضافة إلى وفد من المجلس الانتقالي الجنوبي مثله الدكتور ناصر الخبجي والدكتور يحيى غالب الشعيبي، حيث جرى تبادل وجهات النظر حول الأوضاع في المناطق الجنوبية والشمالية، والخيارات المتاحة أمام القوى السياسية لإيجاد حلول توافقية تضمن الاستقرار وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة.

ويشهد اليمن منذ ما يقارب تسع سنوات صراعًا معقدًا بدأ بسيطرة ميليشيا الحوثي على العاصمة صنعاء وأجزاء واسعة من الشمال، ما أدى إلى اندلاع حرب شاملة تسببت في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

ورغم تشكيل المجلس الرئاسي اليمني في أبريل 2022 كآلية توافقية لنقل السلطة من الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، إلا أن المجلس واجه تحديات كبيرة تمثلت في الخلافات الداخلية بين مكوناته، وضعف قدرته على إدارة الملفات الأمنية والاقتصادية والخدمية.

وفي الجنوب، يبرز المجلس الانتقالي الجنوبي كقوة سياسية وعسكرية فاعلة، يطالب بتمثيل قضية الجنوب بشكل مستقل في أي مفاوضات سياسية قادمة، ويؤكد على حق أبناء الجنوب في تقرير مصيرهم. هذا في الوقت الذي تضغط فيه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باتجاه حل سياسي شامل يجمع كافة الأطراف لإنهاء الحرب والدخول في عملية سلام مستدامة.

وسط هذه التعقيدات، تبرز لقاءات كهذا الاجتماع في الأردن كجزء من محاولات محلية ودولية لإيجاد صيغ توافقية جديدة قد تسهم في إعادة ترتيب المشهد السياسي اليمني، سواء عبر إصلاح المجلس الرئاسي الحالي أو البحث عن بدائل أكثر فاعلية.

بالتزامن مع تحسن العملة وتراجع الأسعار .. مطالبات شعبية بتخفيض المجلس الرئاسي

الأمناء/خاص:

شهدت الأوساط الشعبية والإعلامية مطالبات بتقليص عدد أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، وذلك بالتزامن مع تحسن سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وتراجع أسعار بعض السلع الأساسية في الأسواق.

ودعا ناشطون وصحفيون وسياسيون، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلى أن تترافق الإجراءات الاقتصادية الإيجابية مع خطوات لترشيد النفقات في مؤسسات الحكم، وفي مقدمتها مجلس القيادة، من خلال إعادة هيكلة المجلس وتقليص عدد أعضائه.

وأكد المتابعون أن ترشيد مؤسسات الحكم العليا من شأنه تعزيز الكفاءة في إدارة شؤون الدولة، وتوجيه الموارد نحو الأولويات الخدمية والتنموية التي تمس حياة المواطنين مباشرة.

ويرى مراقبون أن هذه الدعوات تعكس وعي شعبي متزايد بضرورة ربط الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات إدارية وهيكلية في مؤسسات الدولة، لضمان استدامة التحسن الاقتصادي وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.